# نص المذكرة التي وجهتها اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية إلى الأطراف العربية والدولية المعنية بعملية السلام في الشرق الأوسط حول قرار إسرائيل تجميد بعض أعمال الاستيطان في الأراضي المحتلة*

## تونس، 1992/7/24

"أصدرت الحكومة الإسرائيلية الجديدة بعض الإعلانات المضللة حول النشاط الاستيطاني في الأراضي الفلسطينية المحتلة، حاولت من خلالها التأثير على الرأي العام بإظهار أنها اتخذت موقفاً إيجابياً تجاه هذه المسألة والتي تشكل أخطر عقدة أمام مسيرة السلام.

وعند التدقيق في فحوى قرارات حكومة رابين، والتي اعترض عليها حتى بعض أعضاء الحكومة الإسرائيلية، يتبين، بشكل واضح، أنها لم تخط أي خطوة على الإطلاق في وقف هذه العملية الاستيطانية الخطيرة تحت مختلف الحجج والشعارات والأسماء المستعارة، وذلك كما يلي:

1- إن ما سمي بإلغاء العقود لبناء 6600 وحدة سكنية خطوة مسرحية أعلنتها الحكومة الجديدة، حيث أن هذه العقود كانت مجرد مشاريع وهمية وضعتها حكومة شمير، وكانت داخل أدراج مكتب شارون ليس إلا.

2- الاستمرار في بناء أكثر من عشرة آلاف منزل لاستيعاب ما يزيد عن ستين ألف مستوطن، وهذا، في الواقع، هو نفس مخطط حكومة شمير لاستيعاب المستوطنين والمهجرين اليهود الجدد خلال السنتين القادمتين.

3- استثناء القدس، ومناطق الأغوار، وشمال أريحا وغيرها من الأماكن في الضفة والقطاع من هذا القرار تحت اسم المستعمرات والمنشآت الأمنية والعسكرية والاستمرار في بنائها زيادة في التضليل والخداع.

بذلك، يتبين أن مشروع شمير للاستيطان مستمر بحذافيره في عهد الحكومة الجديدة وما تم توقيعه هو مشاريع على الورق لا غير، وكل هذا بهدف الحصول على ضمانات القروض الأميركية وتمرير هذه الخديعة على الرأي العام الأميركي والعالمي.

---

* **المصدر**: فلسطين الثورة، نيقوسيا، ع 901 (2/8/1992)، 7.

"إن الموقف الحازم تجاه هذه المناورة يتطلب رفضها بكاملها ودعوة الولايات المتحدة إلى عدم مسايرتها أو المشاركة فيها من خلال تقديم ضمانات القروض لهذا الاستيطان الجديد.

"إن ذلك الموقف, وذلك العمل المسرحي البعيد عن التعامل الجاد مع مسيرة السلام، يشكل عائقاً حقيقياً أمام أي تقدم في مفاوضات السلام في الجولة المقبلة، إذ إنه بدون وقف شامل وحقيقي للاستيطان فإن ذلك سوف يعطل مسيرة السلام وترتيبات المرحلة الانتقالية، خاصة وأنه مخالف لقرارات مجلس الأمن الدولي والأمم المتحدة واتفاقية جنيف الرابعة ورسالة الضمانات الأميركية.

"ونحن نأمل من جميع الأخوة والأصدقاء والحريصين على المسيرة الجادة لعملية السلام العادل أن يعملوا ما في وسعهم لكشف هذا التحايل الذي تستخدمه الحكومة الإسرائيلية للحصول على ضمانات القروض والعمل على إيقافه بما يخدم أهداف عملية السلام ويتطابق مع الشرعية الدولية وقراراتها".

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمؤسسة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من إدارة المؤسسة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي:
ipsbeirut@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه الوثائق أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar/